

## تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية

محمد علي وهدان<sup>١</sup>  
السيد عيد محمد عيد<sup>٢</sup>

### ملخص البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة. ولأغراض ذلك تم تقييم جودة التقارير المتكاملة التي تفصح عنها الشركات محل الدراسة في ضوء الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة الصادر عن المجلس الدولي للتقارير المتكاملة، تحديد قوة واتجاه العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة، وأخيراً قياس تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة. ولصياغة مشكلة الدراسة صياغة دقيقة وتحديد الفجوة البحثية التي على أساسها تم وضع فروض الدراسة بالإضافة إلى تحديد الطرق المناسبة لقياس متغيراتها، قام الباحثان بفحص وتقييم تطور الجهود البحثية المتعلقة بالموضوع، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية ضمن مؤشر الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية S&P/EGX ESG خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ حيث أن هذه الشركات هي الأفضل ممارسة لمتطلبات إطار إعداد التقارير المتكاملة وقد تم أخذ عينة عمدية من هذه الشركات تتمثل في عدد (٨) شركات من إجمالي (٣٠) شركة بناءً على المعلومات والتقارير التي أتاحت للباحثان، وتشير نتائج البحث إلى: (١) تتمثل الشركات محل الدراسة لمتطلبات الإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية ولكن بنسبة متوسطة، وعليه تم رفض الفرض الأول؛ "لا تتمثل الشركات محل الدراسة للإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية". (٢) وجود علاقة ارتباط طردي قوي ومعنوي بين قيمة المنشأة، وجودة التقارير المتكاملة مقياسة ب(الأهمية النسبية، تباطؤ المعلومات، شمولية أصحاب المصالح، الإفصاح عن التنظيم والبيئة الخارجية، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن الإستراتيجية وتخصيص الموارد، الإفصاح عن نموذج الأعمال، الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن الأداء والنظرة المستقبلية للمنشأة) وعليه تم رفض الفرض الثاني؛ "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة". (٣) وجود تأثير معنوي لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة" وعليه تم رفض الفرض الثالث؛ "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة". وفي ضوء هذه النتائج تم وضع مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، قيمة المنشأة.

<sup>١</sup> أستاذ المراجعة ووكيل الدراسات العليا والبحوث - كلية التجارة - جامعة المنوفية  
<sup>٢</sup> مدرس مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنوفية

## ١. مقدمة ومشكلة الدراسة:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد الكثيرون الثقة في النموذج الرأسمالي وبدءوا يشككون في قيمة نماذج التقارير الحالية للشركات، وأصبح التحدي الرئيسي أمام الهيئات المهنية وقادة الأعمال هو إعادة بناء الثقة في الأعمال التجارية، وانعكاسًا لذلك تعددت الجهود الدولية لتحليل أسباب الأزمة، ونقاط الضعف في أسواق رأس المال وأطر الحوكمة، والبحث عن سبل لمنع تكرارها، وقد أسفر تحليل ما بعد الأزمة إلى (IIRC, 2014 & 2015):

- وجود أدلة تشير إلى أن التقارير الحالية للشركات في شكلها التقليدي "مالية أو منفصلة" لا توضح العوامل الخارجية الهامة التي تشكل السياق الذي تعمل فيه المنظمة (بما في ذلك الظروف الاقتصادية، والتغير التكنولوجي، والقضايا المجتمعية والتحديات البيئية)، وبالتالي لا تلبي توقعات كافة أصحاب المصالح؛
- لإعادة بناء الثقة في الأعمال التجارية، باعتبارها تمثل عنصر حاسم لضمان استدامة الأعمال، وتستند على توقعات أصحاب المصلحة، فعلى مؤسسات الأعمال ضرورة أن تعترف بأن لها هدفًا أشمل يمتد إلى ما بعد تحقيق النجاح المالي للمساهمين، وبالتالي على المديرين التنفيذيين التأكد من أن منظماتهم تخدم مصالح كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين (بما في ذلك المستثمرين والموظفين والموردين وعملاء والدائنين والمجتمع)؛
- لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل على مؤسسات الأعمال ضرورة التحول من التركيز على الممارسات التجارية قصيرة الأجل التي تركز على خلق قيمة صافية للمساهمين والتي هيمنت على عالم الشركات لفترة طويلة، إلى الممارسات التي تخلق قيمة على نطاق أوسع لكافة أصحاب المصالح والمجتمع بصفة عامة.

ونتيجة لما سبق؛ تزايدت التوجهات الدولية نحو تشجيع الممارسات التي تعزز الإفصاح والتقرير عن الأعمال بشكل متكامل، باعتبار أن التقارير المتكاملة سوف توضح عملية خلق القيمة عبر الزمن، وتوفر اللغة المشتركة التي تمكن الجهات المهنية وقادة الأعمال وأصحاب المصالح للمشاركة الفعالة لتنفيذ إستراتيجيات الاستثمار المسنول والتحول إلى أسواق رأس المال المستدامة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة (IIRC, 2016).

من ناحية أخرى، أدى انهيار الشركات وما تبعها من أزمات مالية على المستوى العالمي إلى التساؤل حول مدى ملائمة وإمكانية الاعتماد على نماذج التقارير الحالية في شكلها التقليدي ذات المنظور المالي قصير الأجل فلا تعكس هذه التقارير قدرة المنظمة على خلق والحفاظ على قيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، ففي حين نجد أن التقارير المالية تتصف بالتفكير التاريخي المنعزل والافصاحات الضيقة والمعقدة والإطار الزمني قصير الأجل، فإن التقارير المتكاملة تتميز بشفافية أكبر وتفكير متكامل ومتصل ومعلومات مالية وغير مالية مترابطة وموجزة وجوهرية تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل بالإضافة إلى أنها تغطي إطار زمني قصير ومتوسط وطويل الأجل (KPMG, 2011).

وفي السنوات الأخيرة نمت تقارير الشركات التي تغطي المسائل المالية ومسائل الامتدانة ومسائل أخرى (مثل تقارير المكافآت والتقارير الإستراتيجية وتقرير حوكمة الشركات)، إلا أن هذه التقارير يعاب عليها أنها تقارير مطولة وتشمل العديد من التفاصيل التي قد تحجب بعض المعلومات الهامة (IRC, 2011)، بالإضافة إلى أنها ممارسات غير منظمة؛ فلم توضع في إطار متكامل من ناحية ولم ترتبط بالمخاطر والفرص وإستراتيجية الشركة ونموذج أعمالها من ناحية أخرى، فضلاً عن أن عرض المعلومات المالية بمعزل عن المعلومات غير المالية تجعل عملية الربط بينهم مشكلة صعبة لدى متخذ القرار. وقد أدى ذلك إلى تزايد النداءات التي تدعو مؤسسات الأعمال لإتباع نهج أكثر تكاملاً للتقرير (De Villiers et al., 2014).

وفي عام ٢٠١٠ ظهر مفهوم التقرير المتكامل لأول مرة بعد تشكيل اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة (الآن المجلس)، وفي عام ٢٠١٣ قام المجلس بإعداد ونشر إطار مفاهيمي للتقارير المتكاملة، يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية والاقصاحات المعيارية التي تعد بمثابة دليل إرشادي للشركات عند إعدادها لتقرير أعمال متكامل، ومن المتوقع مع مرور الوقت، أن يصبح معياراً للتقرير (IIRC, 2013). وقد ساعد ذلك في تسريع المبادرات الفردية للشركات وتوفير قوة دافعة لمزيد من الابتكار في تقاريرهم على مستوى العالم، ونجذب خطر الإفراط في المعلومات (The Risk of Information Overload) (Velte, 2014).

وفيما يتعلق بتأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة فقد اختلفت وتباينت نتائج الدراسات السابقة في ذلك، فجد على سبيل المثال دراسة كلاً من (Lee & Yeo, 2016; Samy, 2019; Vitolla et al., 2020; Moloj & Iredele, 2020; Melegy & Alain, 2020) تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة، بينما توصلت دراسة (Narkumalasari et al., 2019) إلى أنه لا يوجد تأثير لجودة التقارير على قيمة المنشأة، أما نتائج داسة (Dube, 2018) فقد أثبتت خلاف ذلك حيث وجدت أن هناك تأثير سلبي لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة. وهو ما يعتبره الباحثان فجوة بحثية تحتاج لمزيد من الدراسة وبخاصة أن هذا الموضوع لم ينل بالقدر الكافي من الإهتمام والبحث في الأبحاث العلمية في مصر.، لذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تمثل الشركات محل الدراسة للإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية؟
- هل توجد علاقة بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة؟
- هل يوجد تأثير لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة؟

## ٢. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تقييم جودة التقارير المتكاملة التي تصحح عنها الشركات محل الدراسة في ضوء الإطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة الصادر عن المجلس الدولي للتقارير المتكاملة.

- تحديد قوة واتجاه العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة.
- قياس تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة

### ٣. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلي الأسباب التالية:

- ندرة الدراسات المحاسبية المنشورة (في حدود علم الباحثان) التي تدرس العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة ويصفه خاصة في مصر. وبالتالي تعد الدراسة إضافة علمية للأدب المحاسبي في هذا الصدد.
- توضح الدراسة للشركات أهمية التقارير المتكاملة كمدخل لتضييق فجوة الإفصاح لديها، وتعزيز الشفافية وتحسين علاقاتها مع أصحاب المصالح وبالتالي خلق قيمة لها، وخاصة في ظل التوجهات الدولية الحديثة نحو تشجيع الممارسات التي تعزز الإفصاح والتقرير عن الأعمال بشكل متكامل.
- تلقي الدراسة الضوء حول أهمية المشاركة الفعالة للجهات المهنية وقادة الأعمال وأصحاب المصالح لتنفيذ إستراتيجيات الاستثمار المسئول والتحول إلى أسواق رأس المال المستدامة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- تقدم الدراسة دليل عملي لتأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة.

### ٤. خطة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلي ثمانية أقسام على النحو التالي: خصص القسم الخامس للإطار النظري للدراسة، أما القسم السادس فتناول الدراسات السابقة ونتائجها، وتناول القسم السابع تقييم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها لتحديد الفجوة البحثية وصياغة فروض البحث. أما القسم الثامن فقد تناول منهجية الدراسة. وتناول القسم التاسع تحليل نتائج الدراسة، كما قدم العاشر نتائج ودلالات الدراسة. وخصص الجزء الحادي عشر لعرض توصيات الدراسة وأخيراً تناول الجزء الثاني عشر مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

### ٥. الإطار النظري للدراسة:

#### أ. مفهوم التقارير المتكاملة

في ظل التوجه الدولي نحو اقتصاد مستدام، بدأت العديد من المنشآت الرائدة بإدارة التغيير لجعل عملياتها أكثر استدامة فالربحية بعيدة المدى ترتبط بشكل ايجابي مع العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، ومن هنا بدأ التأكيد على أهمية ربط وتكامل المعلومات الإستراتيجية المتعلقة بالاستدامة بغيرها من المعلومات المالية مع التركيز على "جوهرية الموضوعات" التي تحقق أهدافها وتؤثر علاقاتها بشكل أفضل مع أصحاب المصالح، وتؤثر على تقييماتهم وقراراتهم، وتعكس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهامة للمنظمة، وفي نفس الوقت، ذات صلة بأفاق القيمة الخاصة بها (GRI, 2013).

\* الاقتصاد المستدام هو: اقتصاد يجمع بين الربحية على المدى الطويل والمسؤولية الاجتماعية والرعاية البيئية.

وتعد التقارير المتكاملة اتجاهاً ناشئاً لمتطلبات التقرير المتطورة (Vitolla et al., 2020) التي يحركها السوق والتنظيم، والنتيجة المنطقية لنمو قضايا الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات (GRI, 2013)، ويتوقع أن يصبح التقرير الأساسي لمؤسسات الأعمال في السنوات المقبلة، ليحل محل متطلبات الإفصاح القائمة بدلاً من إضافته، ويُعرّف التقرير المتكامل **Integrated Report (IR)** بأنه (IIRC, 2013): "رسالة موجزة توضح كيفية مساهمة إستراتيجية المؤسسة وحوكمتها وأدائها وأفاقها في سياق البيئة الخارجية، في خلق قيمة لها سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل".

وتوضح التقارير المتكاملة كيف تخلق المنظمة قيمة عبر أفاق زمنية مختلفة، سواء خلقت هذه القيمة للمنظمة نفسها ممثلة في العوائد المالية لمقدمي رأس المال المالي **The providers of financial capital**، أو خلقت لآخرين (مثل أصحاب المصالح والمجتمع بصفة عامة)، ولا تنشأ هذه القيمة بواسطة أو داخل المؤسسة وحدها، ولكنها؛ تتأثر بالبيئة الخارجية؛ تنشأ من خلال العلاقات مع أصحاب المصالح المتعددين، وتعتمد على توافر الموارد المختلفة "رؤوس الأموال المتعددة" والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة هذه الموارد وإدارتها، ولذلك فإن التقارير المتكاملة تسعى لتوفير نظرة ثاقبة عن (IIRC, 2013):

- العوامل الخارجية الهامة التي تؤثر على المنظمة (بما في ذلك الظروف الاقتصادية، والتغير التكنولوجي، والقضايا المجتمعية والبيئية) والتي تشكل المخاطر والفرص التي تخلق السياق الذي تعمل فيه المنظمة؛
- الموارد والعلاقات التي تستخدمها المنظمة أو تؤثر فيها والتي تشكل رؤوس الأموال المتعددة؛ و
- كيف يتفاعل نموذج أعمال المنظمة مع العوامل الخارجية والموارد لخلق أو الحفاظ على القيمة بمرور الوقت.

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن التقرير المتكامل مجرد دمج للتقرير المالي وتقرير الاستدامة ولا مزيجاً منهما، كما لا يقصد به أن يكون مقتطفات من التقارير السنوية التقليدية، ولكنه يتضمن بشكل متماسك ومتكامل معظم عناصر المعلومات الجوهرية المفصّل عنها حالياً في تقارير منفصلة، بما في ذلك، المعلومات المالية والبيانات التشغيلية والتفسيرات الإدارية ومعلومات الاستدامة والحوكمة، والأهم من ذلك أنه (IIRC, 2013; GRI, 2013; IIRC, 2011): يظير الاتصال بينهما؛ يشرح كيف تؤثر هذه المعلومات على قدرة المنظمة لخلق قيمة والحفاظ عليها بمرور الوقت؛ لديه تركيز مشترك على الإيجاز والتركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي وتوصيل المعلومات ورؤوس الأموال المتعددة **Multiple Capital** والعلاقات بينها؛ يؤكد على أهمية التفكير المتكامل **Integrated Thinking** داخل المنظمة؛ ويتفاعل مع تقارير وبيانات أخرى، من خلال الإشارات المرجعية للمزيد من المعلومات المفصلة والمقدمة بشكل منفصل.

#### ب. أهداف التقارير المتكاملة

تساهم التقارير المتكاملة في التواصل الواضح والموجز لكيفية استخدام المنظمة لمواردها لخلق قيمة عبر أفاق زمنية مختلفة، وبالتالي فإنها تعد خطوة لتحسين جودة المعلومات المتاحة لمزودي المنظمة برأس المال المالي (IIRC, 2015)، وتهدف التقارير المتكاملة بصفة عامة إلى تقديم تمثيل متكامل للعوامل الرئيسية الجوهرية في خلق القيمة الحالية والمستقبلية لمزودي المنظمة

برأس المال (GRI, 2013)، وبالتالي تدعم تقييماتهم بشأن تخصيص رأسمالهم على البدائل الإستثمارية المتاحة، Lee & Yeo, (2016). بالإضافة أنها تساهم بشكل ضمني في تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في (IIRC, 2013):

- تحسين نوعية المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال المالي لتمكينهم من تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية؛
- تشجيع اتباع نهج أكثر تماسكاً وكفاءة لتقارير الشركات التي تعتمد على تقارير مختلفة وتوصيل مجموعة كاملة من العوامل التي تؤثر جوهرياً على قدرة المؤسسة على خلق القيمة بمرور الوقت؛
- تعزيز المساءلة والإشراف على قاعدة عريضة لرؤوس الأموال (المالية والصناعية والفكرية والبشرية والاجتماعية والعلاقات والطبيعية) وتشجيع وتعزيز فهم الترابط بينهم؛ و
- دعم التفكير المتكامل، وصنع القرارات والإجراءات التي تركز على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

#### ج. تأثير التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة

في الآونة الأخيرة، تغيرت النظرة التقليدية للدافع الحقيقي وراء ممارسة الشركات للقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكومية، والإفصاح والتقرير عنها بشكل متكامل، فلم يعد دافع ممارستها ضرورة للالتزام الشركات بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ومشاركتها في تحمل الأعباء العامة والتنمية المستدامة للمجتمع ككل، كما أن الضغوط الحكومية والمجتمعية والأخلاقية، وإدارة الشركات لعلاقتها مع أصحاب المصالح لم تعد دافع للإفصاح والتقرير عنها، وإنما أصبح ينظر إلى كون ممارسة والإفصاح والتقرير المستدام مدخل لخلق قيمة للمنشأة وتحسين قدرتها على البقاء وتعزيز المركز التنافسي لها.

وبرغم وجود جدل كبير في الفكر المحاسبي إلى الآن حول طبيعة العلاقة بين الإفصاح والتقرير عن الأداء المتكامل للشركات وخلق قيمة اقتصادية لها، إلا أن الغالبية العظمى من نتائج الأبحاث المحاسبية والتجارب الدولية أكدت على وجود علاقة ايجابية بينهم، فممارسة الأعمال التجارية وفقاً للمعايير الأخلاقية والإفصاح عن الأداء بشكل متكامل والاستجابة لمتطلبات أصحاب المصالح والحكومات والبورصات، سوف يعزز سمعة الشركة وعلامتها التجارية تجاه المجتمع، ويزيد ثقة أصحاب المصالح وكسب رضا وولاء العاملين والعملاء والموردين، بالإضافة للكثير من المنافع الأخرى غير المباشرة التي تؤدي في النهاية إلى تعظيم قيمة حقوق المساهمين إما عن طريق تحقيق وفورات في التكاليف أو زيادة في المبيعات.

#### ٦. استقرار وتقييم تطور الجهود البحثية في مجال الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض أهم الكتابات الحديثة المتعلقة بمتغيرات الفكرة البحثية وقد تم تقسيمها في مجموعتين، المجموعة الأولى تتناول الدراسات التي قامت بتقييم جودة التقارير المتكاملة المنشورة للشركات، أما المجموعة الثانية فأوضحت الدراسات التي تناولت تقييم أثر جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة

(أ) الدراسات التي قامت بتقييم جودة التقارير المتكاملة المنشورة للشركات.

تناولت العديد من الدراسات موضوع تقييم جودة التقارير المتكاملة المنشورة للشركات في عدد من الدول في ضوء وجهات نظر مختلفة في على سبيل المثال دراسة (Hindley, 2012; Tudor-Tiron, & Dragu, 2014; Vorster & Marais, 2014; Stent & Dowler, 2015)

حيث هدفت دراسة (Hindley, 2012) إلى تقييم جودة تقارير الأعمال المتكاملة التي تفصح عنها شركات قطاع التعدين في جنوب إفريقيا في ضوء الإطار العالمي المقبول للاستدامة ويتكون مجتمع الدراسة من ٤٠ شركة في سوق الأوراق المالية JSE وتم اختيار عينة من ١٣ شركة حيث قام الباحثان بتقييم جودة تقاريرها المتكاملة التي تفصح عنها في ضوء ٦٣ مؤشر أداء (٥٢ مؤشر رئيسي، ١١ مؤشر خاص بالقطاع) وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد ١٧ مؤشر من إجمالي ٦٣ مؤشر التزم جميع الشركات بالإفصاح عنهم، ٤ مؤشرات تتعلق بالأداء الاقتصادي (القيمة الاقتصادية المباشرة المخلوقة والموزعة، الأثار المالية والمخاطر نتيجة لتغير المناخ، السياسات ونسبة الإنفاق على الموردين المحليين، الاستثمارات والخدمات المقدمة للمنفعة العامة)، ٤ مؤشرات تتعلق بالأداء البيئي (الاستهلاك المباشر للطاقة، مجموع سحب (الإسراف في) المياه، مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المباشر وغير المباشر، الوزن الكلي للنفايات)، ٥ مؤشرات تتعلق بالعمالة (مجموع قوة العمل حسب نوع التوظيف، النسبة المئوية للموظفين في ضوء إتفاقيات التفاوض الجماعية، معدلات الإصابات المهنية والأمراض والوفيات، متوسط ساعات التدريب لكل موظف، تشكيل هيئات الحوكمة والموظفين وفقاً لمؤشرات التنوع)، مؤشرين يتعلقان بحقوق الإنسان (عمليات ذات خطر كبير من عمالة الأطفال، عمليات ذات خطر كبير من عمالة السخرة والإجبار)، مؤشرين يتعلقان بالأداء الاجتماعي (فعالية الممارسات التي تقيم آثار العمليات في المجتمعات، المشاركة في وضع السياسات العامة)، ويعيب على هذه الدراسة بأنها قامت بتقييم جودة التقارير المتكاملة للشركات في ضوء الإفصاحات المحددة فقط (المؤشرات) ولم تقيم مدى التزام الشركات بالإفصاحات العامة والمبادئ التوجيهية.

أما دراسة (Tudor-Tiron, & Dragu, 2014) فقد حاولت تقييم جودة التقارير المتكاملة لعينة تشمل ٥٨ شركة تعمل في ١٧ دولة (٩ قانون مدني، ٨ قانون مشترك) وتم اختيار هذه الشركات من قاعدة البيانات IIRC على الإنترنت، وذلك لمحاولة الإجابة عن سؤال بحثي هو "هل النظام القانوني للدولة يؤثر على محتوى التقارير المتكاملة التي تفصح عنها الشركات داخل هذه الدولة؟" وشملت الدراسة تقارير هذه الشركات من ٢٠١٠:٢٠١٢، ولأغراض ذلك قامت الدراسة بـ:

- إجراء تحليل محتوى للتقارير المتكاملة التي تفصح عنها شركات عينة البحث في ضوء مجموعة من المبادئ التوجيهية وعناصر المحتوى وفقاً لإطار إعداد التقارير المتكاملة وهي (التركيز الاستراتيجي والتوجيه المستقبلي، ترابط المعلومات، علاقة/شمولية) أصحاب المصالح، الأهمية النسبية، الإيجاز، الموثوقية والشمولية، نموذج الأعمال وصف المخاطر والفرص الجوهرية، وصف الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، عرض أداء المنظمة في ضوء أهدافها الإستراتيجية)

• لمعرفة تأثير النظام القانوني للدولة على مستوى الإفصاح لكل شركة داخل الدولة تم قياس مؤشر الإفصاح DI حيث  $DIIR = \frac{\sum(di \text{ effectively disclosed})}{\sum(di \text{ all possible cases of disclosure})}$  وتوصلت الدراسة إلى أن العامل السياسي من العوامل الهامة التي تؤثر على التزام الشركات بإعداد التقارير المتكاملة حيث تتضمن التشريعات متطلبات (الزامية / اختيارية) بشأن الإفصاح للشركات.

كما قامت دراسة (Vorster & Marais, 2014) بتقييم جودة التقارير المتكاملة ولكن من زاوية أخرى وهي مدى استجابة شركة اسكوم في تقاريرها المتكاملة لعام ٢٠١٢ للتوقعات المعقولة لاحتياجات أصحاب المصلحة كيفية "إدارة احتياجات أصحاب المصالح"، حيث قامت الدراسة بمقارنة التوقعات المعقولة لأصحاب المصالح ومحتوى التقارير المتكاملة التي تفصح عنها شركة اسكوم عام ٢٠١٢ الذي تم تحديده من خلال تحليل المحتوى لهذه التقارير، وتوصلت الدراسة إلى أن:

- شركة اسكوم في عام ٢٠١٢ لم تقدم تقرير متكامل مفصل يشمل المستوى المعقول لاحتياجات أصحاب المصلحة.
- حددت الدراسة ١٣ مجموعة لأصحاب المصالح في حين أن تقرير شركة اسكوم حدد سبع مجموعات فقط.
- لتحسين الشفافية وإدارة أصحاب المصلحة عند مستوى عقلائي، فمن المستحسن أن تفصح التقارير المتكاملة في المستقبل عن كافة احتياجات أصحاب المصلحة التي تم تحديدها.

وتقدم دراسة (Stent & Dowler, 2015)، دليلا عمليا للتغييرات المطلوبة في التقارير الحالية للشركات في ضوء متطلبات إطار إعداد التقارير المتكاملة، والأهمية المحتملة لهذه التغييرات في حل المشاكل والأزمات المالية والبيئية من خلال تقييم الفجوة بين أفضل الممارسات للتقرير الحالي ومتطلبات إطار إعداد التقارير المتكاملة، حيث قام الباحثان بتقييم التقارير السنوية لعام ٢٠١١ وما يتصل بها من ممارسات للتقرير عبر الانترنت لأفضل أربعة شركات ممارسة للتقرير في نيوزيلندا وذلك باستخدام قائمة مرجعية للتقرير Reporting Checklist معدة طبقا لمتطلبات إعداد التقارير المتكاملة وفقا لIRC، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن العينة كانت لأفضل أربعة شركات ممارسة للتقرير في نيوزيلندا إلا أن هذه الشركات لم تنشر تقريرا متكاملًا معياري عام ٢٠١١، وتراوح جودة هذه التقارير ما بين ٧٠% ; ٨٧%، وتشير الدراسة إلى أن عمليات التقرير الحالية تفتقر إلى التكامُل والرَقابة والاهتمام بالمستقبل وهي العناصر التي تتطلبها التقارير المتكاملة وهذه العيوب تؤثر على تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي، والأهداف المعلنة من التقارير المتكاملة.

#### (ب) الدراسات التي تناولت تقييم أثر جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة

هناك العديد من الدراسات التي قامت بتقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة (IRQ) على قيمة المنشأة بالتطبيق على بيانات مختلفة منها على سبيل المثال (Lee & Yeo, 2016; Dube, 2018; Nurkumalasari et al., 2019; Sany, 2019; Vitolla et al., 2020; Moloj & Iredele, 2020; Melegy & Alain, 2020)

حيث هدفت دراسة (Lee & Yeo, 2016) إلى بحث العلاقة بين التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة باستخدام عينة من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وكذلك دراسة التباين بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بالإفصاح عن التقارير المتكاملة في الفترة التي تلت تطبيق الإلزامي لها، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ، وتتكون العينة من ٨٢٢ ملاحظة في أربع سنوات للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وتغطي هذه العينة حوالي ٧٣٪ من القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة لعام ٢٠١٣ وتشمل شركات من مختلف القطاعات (الزراعة والتعدين والكيماويات والبناء والكهرباء والإلكترونيات والغذاء وتكنولوجيا المعلومات والتصنيع والبيع بالتجزئة والخدمات)، وتم الحصول على التقارير السنوية والتقارير المتكاملة لهذه الشركات من موقع JSE ومواقع الشركات، ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان ببناء مؤشر مركب لقياس جودة التقارير المتكاملة يعتمد في تكوينه على عناصر المحتوى الثمانية للإطار العالمي الصادر عن الـ IIRC، وهي (١) نظرة عامة تنظيمية وبيئة خارجية؛ (٢) الحوكمة؛ (٣) نموذج الأعمال؛ (٤) المخاطر والفرص؛ (٥) الاستراتيجية وتخصيص الموارد؛ (٦) الأداء؛ (٧) التوقعات؛ (٨) أسس الإعداد والعرض. ويحتوي كل عنصر منها على ٥ أسئلة لها نفس الوزن النسبي في التقييم، وكل سؤال، يأخذ درجة أولية تتراوح من صفر (عدم الامتثال) إلى خمسة (الامتثال الكامل)، وبالتالي يكون الحد الأدنى لجودة التقرير هو (٠) والحد الأقصى هو (٢٠٠)، وبالنسبة لقيمة المنشأة فقد تم قياسها باستخدام مقياس TOBIN'S Q، والذي تم حسابه بالقيمة السوقية لحقوق الملكية بالإضافة إلى القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم مقسوماً على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين قيمة المنشأة وجودة إفصاحات الشركة عن تقاريرها المتكاملة. ويعني ذلك أن فوائد إعداد التقارير المتكاملة تتجاوز في المتوسط تكاليفها. وقد قام الباحثان بتفسير هذه النتيجة على النحو التالي:

- من المتوقع أن تقلل التقارير المتكاملة من تكاليف معالجة المعلومات في الشركات ذات البيئة التشغيلية والمعلوماتية المعقدة حيث وجدت الدراسة أن الارتباط الإيجابي بين قيمة المنشأة والتقارير المتكاملة أقوى في الشركات ذات التعقيد التنظيمي العالي، مما يوحي بأن إعداد التقارير المتكاملة يحسن بيئة المعلومات في الشركات المعقدة مثل الشركات ذات الأصول غير الملموسة العالية، والشركات ذات الأعمال المتعددة والشركات الكبرى، والشركات التي لديها احتياجات تمويل خارجي أعلى.

- من المتوقع أن تحد التقارير المتكاملة من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات ومعالجتها من قبل موردي رأس المال الخارجي مثل المساهمين وحاملي الديون، حيث أن التقارير المتكاملة سوف تساهم في:

- توضيح أفضل لاستراتيجية المنظمة وكيف يسجيب نموذج أعمالها للتغيرات في البيئة الخارجية والمشهد التنافسي؛
- توضيح أفضل للمخاطر والفرص التي تؤثر على قدرة المنظمة على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

- توضيح أفضل لكيفية إدارة / التخفيف من المخاطر الرئيسية للمنظمة، وخلق القيمة من الفرص الرئيسية وهيكل الحوكمة المطلوب لدعم خلق القيمة؛
- التركيز ليس فقط على الأداء المالي ولكن أيضا على الأداء غير المالي لتلبية إحتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- التركيز على ترابط المعلومات (مثل كيف تربط المنظمة استراتيجيتها وخطط تخصيص الموارد بالقوى البيئية الخارجية ومشاركة أصحاب المصلحة والمخاطر والفرص المحددة)؛
- حتمية أن يكون لدى المنظمة أقسام أكثر ارتباطا وتفكيك الاتعزال التنظيمي لإنتاج تقرير متكامل جيد؛
- تحسن في العمليات الداخلية (التي من المفترض أن تؤدي إلى الكفاءة وتوفير التكاليف) نتيجة للإدارات المتكاملة؛
- وتكلفة أقل لرأس المال من خلال توفير معلومات جوهرية بطريقة متكاملة مرتبطة بخلق القيمة.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (Dube, 2018)، إلى فحص العلاقة بين التقارير المتكاملة والأداء المالي للشركة في ضوء التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة في بورصة جوهانسبرج، أو بمعنى آخر التحقق مما إذا كانت هناك أدلة تجريبية تدعم الرأي القائل بأن المستثمرين يكافئون الشركات التي تنتج تقارير متكاملة عالية الجودة مقارنة بالشركات التي تنتج تقارير متكاملة منخفضة الجودة.. وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المدرجة في مؤشر JSE All Share في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، والتي كان عددها ١٦٠ شركة من إجمالي ٤٠٠ شركة مدرجة في JSE، وتمثل هذه الشركات حوالي ٩٩٪ من إجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج، وقد تم أخذ عينة غير احتمالية وهادفة من تلك الشركات تتكون من ٤٠ شركة مع مراعاة التمثيل الكامل للمجتمع المحدد (يعتمد نهج أخذ العينات الهادف على إختيار عينة بناء على معايير محددة تسمح بتحقيق أهداف البحث، وحيث أن هدف البحث يتمثل في التحقق من العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة والأداء المالي للشركة، من حيث عوائد سعر السهم، فإن الدراسة رأت أن أفضل عينة هي تلك الشركات التي تنتج تقارير متكاملة وفي نفس الوقت لديها أيضا تداول منتظم لأسهمها من خلال عدد كبير من المستثمرين. لذلك كانت معايير إختيار العينة هي رسملة السوق، حيث تم إختيار الشركات الأكبر من حيث القيمة السوقية، والسبب في ذلك أن القيمة السوقية ترتبط بشكل عام بحجم وقيمة الأسهم المتداولة في أي فترة وبالتالي تعيل هذه الشركات إلى التداول بشكل أكثر انتظاما، كما أنها تكون أكثر سيولة من الشركات ذات القيمة السوقية المنخفضة). وقد تم الحصول على التقارير المتكاملة لهذه الشركات من مواقعها على الويب وتم استبعاد الشركات التي لم تقدم تقارير متكاملة طوال مدة الدراسة البحثية، أما معلومات عوائد الأسهم تم الحصول عليها من قاعدة بيانات Muller and Ward وتم استخدام إجمالي عائدات الأسهم كمقياس للأداء المالي للشركة. وبالنسبة لجودة التقارير المتكاملة اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لتقييم مدى امتثال الشركات لعناصر محتوى الإطار العالمي للتقارير المتكاملة عن طريق إعطاء كل تقرير متكامل تم تحليله درجة استنادا إلى بطاقة نقاط تتكون من ٢٢ عنصرا، يأخذ كل عنصر درجة من صفر إلى ثلاثة. وتشير درجة الصفر إلى أن عنصر المحتوى ومكوناته لم

يتم التقرير عنها، وتعني درجة الثلاثة أنه تم التقرير عن عنصر المحتوى ومكوناته بشكل كافٍ، وبالتالي تراوحت الدرجة الإجمالية التي يمكن تحقيقها لجودة التقرير المتكامل من صفر إلى ٦٩. وتعني النتيجة صفر أن التقرير ليس تقريراً متكاملًا كما حدده الإطار الصادر عن الـ IIRC ولا يتوافق مع المبادئ التوجيهية له. وتعني درجة ٦٩ أن التقرير متوافق تمامًا مع الإطار وبالتالي يعتبر تقريراً متكاملًا عالي الجودة.، وقد توصلت الدراسة إلى:

- نظرًا لأن إعداد التقارير المتكاملة يعد مفهومًا جديدًا نسبيًا في مجال الإفصاح المؤسسي، فإن جودة التقارير المتكاملة الأولية التي تم إنتاجها في بداية إعداد التقارير الإلزامية كانت أقل بكثير من التقارير الحالية. حيث تحسن متوسط جودة التقارير المتكاملة لشركات العينة من ٢٨ في ٢٠١٢ إلى ٤٨ في ٢٠١٧.

- أن هناك اختلافات في درجات جودة التقارير المتكاملة التي تنتجها شركات العينة خلال فترة البحث، وأن هذا الاختلاف ظل ثابتًا إلى حد ما خلال هذه الفترة، كما كان هذا الاختلاف في ازدياد، وهذا ما يوضحه قيمة الإنحراف المعياري المتزايدة، ويفسر ذلك أن كل شركة قد مارست سلطتها التقديرية فيما يتعلق بتحديد كمية المعلومات التي يجب تضمينها في تقاريرها المتكاملة.

- عدم وجود ارتباط بين جودة التقارير المتكاملة والأداء المالي للشركة، ومن المثير للاهتمام، أن المحفظة التي تم إنشاؤها باستخدام أدنى درجات تقرير متكامل تفوقت على جميع المحافظ الأخرى، محققة معدل نمو سنوي مركب بلغ ٢٣,٢٪، في حين حققت المحفظة التي تم إنشاؤها باستخدام أعلى درجات تقرير متكامل معدل نمو سنوي مركب قدره ٢٢,٢٪. وبناءً على ذلك تشير النتائج إلى أن إنتاج تقرير متكامل عالي الجودة، مقياساً بدرجة الامتثال للإطار، لا يكافئ من قبل المستثمرين أكثر من التقارير المتكاملة منخفضة الجودة. وبالتالي، يُنصح بعدم استخدام التقارير المتكاملة كأسلوب استثمار.

وأيضاً بينت دراسة (Nurkumalasari et al., 2019)، تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك بالتطبيق على عينة هادفة من الشركات العامة غير المالية في المنطقة الآسيوية والتي نشرت تقارير متكاملة في الفترة من ٢٠١٥:٢٠١٧، وتمثلت عينة البحث في ١٤ شركة في مختلف الصناعات مثل الزراعة، التعدين، الكيمياء، البناء، الكهرباء والإلكترونيات، الأغذية، تكنولوجيا المعلومات، التصنيع، التجزئة، والخدمات، وبالتالي كانت عدد الملاحظات خلال مدة الدراسة ٤٢ ملاحظة.، وتم الحصول على التقارير السنوية لهذه الشركات من قاعدة بيانات GRI أو من موقع كل شركة.، واعتمدت الدراسة في قياس قيمة المنشأة على مقياس TOBIN'S Q، والذي يعني أنه كلما زادت قيمة توبين، يشير ذلك إلى أن الشركة لديها فرص استثمارية وإمكانات نمو أفضل. في حين تم قياس التقارير المتكاملة بناءً على مؤشر يتكون من ثمانية عناصر محتوى حددها المجلس الدولي للتقارير المتكاملة، والذي في ضوءه يتم تحليل وجود أو عدم وجود كل عنصر مع إعطاء درجة واحد إذا أفضحت الشركة عن العنصر وصفر خلاف ذلك. وبناءً على ذلك فإن قيمة جودة التقارير المتكاملة للشركة تتمثل في نسبة الإفصاح عن عناصر التقارير المتكاملة إلى الدرجة القصوى التي يمكن الإفصاح عنها.، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن إعداد التقارير المتكاملة لا يؤثر على قيمة المنشأة في الشركات العامة غير المالية

في المنطقة الآسيوية، ويعني ذلك أن التقارير المتكاملة ليست إشارة يحتاجها المستثمرون والمحللون كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار، كما أن أصحاب المصلحة الآسيويين ما زالوا لا يمكنهم تلقي واستخدام التقارير المتكاملة بشكل صحيح.

وأوضحت دراسة (Samy, 2019)، التحديات والفرص ونقاط القوة والضعف الرئيسية التي تواجهها الشركات المدرجة في مؤشر EGX30 في سوق الأوراق المالية المصرية عند تبني تطبيق مفهوم التقارير المتكاملة، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة وأداء الشركة وقيمتها، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، وقد استخدم الباحث الربحية ومستوى الرافعة المالية لقياس أداء الشركة، بينما تم قياس قيمة المنشأة باستخدام القيمة السوقية المرسمة، أما قياس مدى الالتزام بالتقارير المتكاملة فتم استخدام مؤشر يعتمد على الإطار الصادر عن المجلس الدولي للتقارير المتكاملة وقد تمثلت فروض الدراسة في:

- يوجد ارتباط قوي بين مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة وربحية الشركات والعائد على حقوق الملكية.
- يوجد ارتباط قوي بين مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة ومستوى الرافعة المالية للشركات.
- يوجد ارتباط قوي بين مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية المرسمة للشركات.

وإستخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فروض البحث، تضمنت التحليل الوصفي، تحليل اختبار T، تحليل ارتباط بيرسون، تحليل الانحدار الخطي،، وقد كانت نتائج الدراسة تدعم العلاقة الإيجابية بين مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة وأداء الشركة وقيمتها ومستوى الرافعة المالية لها،، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار قوة مؤشر التقارير المتكاملة في تفسير التغير في العائد على حقوق المساهمين والرافعة المالية والقيمة السوقية للشركات، وقد بلغ قيم المساهمة النسبية (معامل التحديد) ٤٤٪ و ٥٩٪ على التوالي. ومعنى ذلك أن تحسن مستوى الامتثال للتقارير المتكاملة، يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة وتعظيم قيمتها وزيادة قدرتها على الحصول على ديون منخفضة التكلفة. والسبب في ذلك من وجهة نظر الباحث هو أنه كلما ارتفع مستوى الإفصاح، زادت ثقة المستثمرين والدائنين في الشركة ونتيجة لذلك سيكون من السهل حصولها على الأموال سواء من خلال سوق الأسهم أو سوق الديون.

بينما قامت دراسة (Vitolla et al., 2020) بالتحقق من تأثير جودة التقارير المتكاملة على تكلفة رأس المال، وذلك بالتطبيق على عينة من ١١٦ شركة دولية تستخدم التقارير المتكاملة لعام ٢٠١٦، وتم الحصول على هذه التقارير من الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC،، وقد قامت الدراسة بقياس تكلفة رأس المال باستخدام نموذج السعر إلى الربحية (EPS) باعتبار أن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى انخفاض تكلفة رأس المال، ووفقا لهذا المؤشر فإن تكلفة رأس المال =  $\sqrt{(eps2 - eps1)/p0}$  حيث أن:

- EPS2 يمثل نصيب السهم المتوقع من الأرباح في الفترة المحاسبية بعد التالية

- EPSI يمثل نصيب السهم المتوقع من الأرباح في الفترة المحاسبية التالية

- P0 يمثل سعر السهم في نهاية السنة

أما جودة التقارير المتكاملة IRQ فقد تم قياسها باستخدام نموذج لوحة النتائج المشتق من سمات تقييم الجودة وفقاً لـ (Hammond, 2004) & Miles & Mubadi (IIRC, 2013)، واستناداً إلى ذلك يتم تقييم جودة التقارير المتكاملة في ضوء أربعة عناصر رئيسية هي (الخلفية، والمحتوى، والشكل، والضمان والموثوقية). حيث تم تقييم الخلفية وفقاً لوجود (أو عدم وجود) الموضوعات التالية (أهداف IR، أسباب استخدام IR، والمدير المسؤول عن عملية IR، وعنوان التقرير، امتثال IR للمعايير العامة للإفصاح، ومستوى الالتزام من قبل الرئيس التنفيذي). وتم تعيين قيمة صفر عند عدم وجود العنصر في التقرير، وقيمة واحد إذا العنصر موجوداً. أما المحتوى، فقد استند تقييمه في ضوء مدى امتثال تقرير الشركة للإطار العالمي للتقارير المتكاملة، وكذلك مدى توافق مفهومين رئيسيين في التقرير هما (مفهوم خلق القيمة، ومفهوم رؤوس الأموال المتعددة)، وقد تم إعطاء درجة تتراوح من صفر إلى 5 لكل متغير. وبالنسبة للشكل، فقد قامت الدراسة بتقييمه من خلال فحص عدد الصفحات، إمكانية الوصول إلى التقرير، وإمكانية قراءته ووضوحه. وتم إعطاء درجة تتراوح من 1 إلى 5 لكل عنصر. أخيراً، قامت الدراسة بتقييم الضمان والموثوقية استناداً إلى ما إذا كانت الشركة قد أجرت مراجعة داخلية للتقرير و/أو عملية توكيد من طرف ثالث مستقل، وما إذا كانت المنظمة تلقت جوائز لتقريرها الخاص. ووفقاً لذلك، ففي حالة عدم وجود أي من العناصر المذكورة أعلاه، تم إعطاء درجة صفر؛ وفي حالة وجود أحد هذه العناصر تم منح درجة 1، حتى أعلى درجة 3. ويمثل مجموع الدرجات في المجالات الأربعة (الخلفية، والمحتوى، والشكل، والضمان والموثوقية) مستوى جودة التقرير المتكامل. لذا فإن أعلى نقاط الجودة هي 75 درجة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جودة التقارير المتكاملة IRQ لها ارتباط سلبي بتكلفة رأس المال، بمعنى أن نشر تقارير متكاملة عالية الجودة يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال. ومن المحتمل أن يكون تأثير IRQ على تكلفة رأس المال غير مباشر ويرتبط بقدرتها على تقليل درجة عدم تماثل المعلومات وجذب مستثمرين جدد على المدى الطويل. حيث يرى الباحثين أن جودة التقارير المتكاملة يقابلها شفافية أكبر وبالتالي يؤدي ذلك إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، ويسمح بتنبؤات أكثر دقة قادرة على ضمان عوائد إيجابية للمستثمرين على المدى الطويل، مما يعكس تكلفة أقل لرأس المال. كما يسمح وصول المستثمرين إلى المعلومات الكاملة بفهم ديناميكيات الأعمال المعقدة بشكل أفضل وبالتالي يضمن عمليات أكثر دقة لصنع القرار، بما يؤدي أيضاً إلى خفض تكلفة رأس المال.

هذا وقد هدفت دراسة (Moloi & Iredele, 2020)، إلى التحقق من وجود ارتباط بين جودة التقارير المتكاملة التي تنتجها الشركات والقيمة السوقية لها، وعلى وجه التحديد، قياس مدى الاختلاف في قيمة المنشأة بين الشركات ذات الجودة العالية لتقاريرها المتكاملة وتلك ذات الجودة المنخفضة، وبالتالي النظر إلى أهمية التقارير المتكاملة عالية الجودة لمقدمي رؤوس الأموال والفوائد الاقتصادية المرتبطة بها، وتمثل مجتمع الدراسة في أكبر 100 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرغ (JSE) بجنوب إفريقيا استناداً إلى القيمة السوقية لها في 31 ديسمبر 2017، وقد تم أخذ عينة منها مكونة من 20 شركة وتغطي فترة الدراسة من 2013 إلى 2017، وقام

الباحثان بقياس IRQ بناءً على التصنيف السنوي Ernst and Young Excellence وهو تصنيف يستند في تقييم الشركات في ضوء مدى التزامها بمتطلبات الإطار العالمي للتقارير المتكاملة الصادر عن IIRC، حيث قامت الدراسة بإعتبار الشركات التي صنفت في فئتي "ممتاز" و "جيد" لتقاريرها المتكاملة منذ بداية ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ على أنها شركات ذات جودة تقارير متكاملة عالية (يشار إليها باسم المجموعة ١)، في حين أن الشركات التي صنفت في فئتي "متوسط" و "تقدم ضعيف" تعد شركات ذات جودة تقارير متكاملة منخفضة (يشار إليها باسم المجموعة ٢)، وقد تم تخصيص درجة وفقاً لذلك؛ ممتاز - ٤؛ جيد - ٣؛ متوسط - ٢؛ وضعيف - ١. كما استخدم الباحثان Tobin's Q كمقياس لقيمة المنشأة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- على الرغم من أن إعداد التقارير المتكاملة يعد إلزامي للشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ، إلا أنه لا تزال الشركات تمارس حرية التصرف بشأن ما يجب الإفصاح عنه، حيث أظهرت نتائج التحليل اختلاف في قيمة جودة التقارير المتكاملة الصادرة عن شركات العينة خلال مدة البحث.

- يوضح اختبار T إلى وجود اختلاف كبير في قيمة المنشأة بين المجموعة الأولى والثانية، ويشير ذلك إلى أن مدى توافر المعلومات ذات الصلة بالتقارير المتكاملة يتناسب و/أو يرتبط ارتباطاً مباشراً بثقة المستثمرين في المنشأة، ويدعم مقدمي رأس المال في اتخاذ قرارات أكثر فعالية لتخصيص رأس مالهم، مما يؤثر بشكل كلي على القيمة المضافة للشركة. ويتماشى ذلك مع نظرية الوكالة، التي تدعو إلى إعداد تقارير متكاملة عالية الجودة من أجل تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين ومقدمي رأس المال.

- لوحظ، أن قيمة Tobin's Q للمجموعة ذات جودة تقارير متكاملة عالية كانت أكبر من الواحد الصحيح (المتوسط ١,٠٣٤٢) وهذا دليل على ارتفاع القيمة السوقية لهذه المجموعة، وبالتالي تقدم هذه الدراسة حافزاً إضافياً للشركات لتحسين جودة التقارير المتكاملة التي تصدرها.

وأخيراً، تناولت دراسة (Melegy & Alain, 2020)، تأثير جودة الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة في سوق الأوراق المالية المصرية، واعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدبيات المحاسبية المتعلقة بجودة الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة من أجل إثراء الإطار النظري للبحث، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف العلاقة بين جودة الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة، وقامت الدراسة بالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة المصرية في مؤشر EGX 30 خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، وتم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- المتغيرات التابعة: استخدم الباحثان ثلاثة منهجيات مختلفة لقياس القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وهي (التحفظ المحاسبي، الاستحقاقات التقديرية، أسعار الأسهم)، أما قيمة المنشأة تم قياسها باستخدام نموذج TOBIN'S Q.

- المتغير المستقل: (جودة الإفصاح لتقارير الأعمال المتكاملة) تم قياسه بناءً على تحليل محتوى تقارير الشركات في ضوء مؤشر إفصاح يتكون من ٤٥ عنصراً في ٨ مجموعات موزونة بالتساوي، والتي تتضمن معظم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقرير المتكامل وفقاً لما جاء بإطار عمل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC).

وتشير نتائج الدراسة إلى :

- كشفت الإحصائيات الوصفية عن اتجاه تناقصي في جودة الإفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل بمتوسط إجمالي ٤٠,٢٪. ويفسر الباحثان ذلك أن تبني الشركات لنهج التقارير المتكاملة في مصر لا يزال في مراحله الأولية ويرجع ذلك إلى عدم وجود معايير إلزامية أو إرشادات مناسبة لتنظيم الإفصاح المحاسبي لها حتى الآن.
- يؤدي الإفصاح عن جودة تقرير الأعمال المتكامل إلى زيادة التحفظ المحاسبي وأسعار الأسهم، بينما يشير تحليل الإحصائيات إلى تأثير سلبي على المستحقات التقديرية بمعنى أن الإفصاح عن جودة التقرير المتكامل يؤدي إلى انخفاض في قيمة الاستحقاقات التقديرية.
- فيما يتعلق بالعلاقة بين جودة تقارير الأعمال المتكاملة وقيمة الشركة، تظهر نتيجة نموذج الانحدار تأثيراً إيجابياً، والذي يؤكد في النهاية، أن الإفصاح عن تقرير متكامل عالي الجودة يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة.

#### ٧. تقييم الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية وصياغة فروض الدراسة:

في ضوء العرض السابق للقسم الأول من الدراسات السابقة يمكن التأكيد علي النقاط التالية:

- تعددت طرق تقييم جودة التقارير المتكاملة المنشورة للشركات، ففي حين أن بعض الدراسات استخدمت أسلوب تحليل المحتوى على سبيل المثال دراسة (Hindley, 2012) التي قامت بتقييم جودة تقارير الأعمال المتكاملة للشركات في ضوء مدى التزامها بالإفصاح عن ٦٣ مؤشر أداء (٥٢ مؤشر رئيسي، ١١ مؤشر خاص بالقطاع) ووفقاً للإطار العالمي المقبول للاستدامة، وكذلك دراسة كلاً من (Tudor-Tiron, & Dragu, 2014; Stent & Dowler, 2015; Lee & Yeo, 2016; Dube, 2018; Nurkumalasari et al., 2019; Samy, 2019; Vitolla et al., 2020; Melegy & Alain, 2020) حيث قامت بتقييم جودة التقارير المتكاملة في ضوء مدى إمتثال الشركات للمبادئ التوجيهية وعناصر المحتوى وفقاً للإطار العالمي للتقارير المتكاملة الصادر عن IIRC، وأيضاً دراسة (Vorster & Marais, 2014) التي قامت بتقييم جودة التقارير المتكاملة في ضوء مدى استجابة شركة اسكوم في تقاريرها للتوقعات المعقولة لاحتياجات أصحاب المصلحة، نجد دراسة (Moloi & Iredele, 2020) قامت بقياس جودة التقارير المتكاملة IRQ بناءً على التصنيف السنوي Ernst and Young Excellence وهو تصنيف يستند في تقييم الشركات في ضوء مدى التزامها بمتطلبات الإطار العالمي للتقارير المتكاملة الصادر عن IIRC، حيث قامت الدراسة بإعتبار

الشركات التي صنفت في فئتي "ممتاز" و "جيد" لتقاريرها المتكاملة على أنها شركات ذات جودة تقارير متكاملة عالية، في حين أن الشركات التي صنفت في فئتي "متوسط" و "تقدم ضعيف" تعد شركات ذات جودة تقارير متكاملة منخفضة، وقد تم تخصيص درجة وفقاً لذلك؛ ممتاز - ٤؛ جيد - ٣؛ متوسط - ٢؛ وضعيف - ١.

- فيما يتعلق بتأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة فقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة، فنجد على سبيل المثال دراسة كل من (Lee & Yeo, 2016; Samy, 2019; Vitolla et al., 2020; Moloï & Iredele, 2020; Melegy & Alain, 2020) تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة، بينما توصلت دراسة (Nurkumalasari et al., 2019) إلى أنه لا يوجد تأثير لجودة التقارير على قيمة المنشأة، أما نتائج دراسة (Dube, 2018) فقد أثبتت خلاف ذلك حيث وجدت أن هناك تأثير سلبي لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة.

وعلى ذلك يمكن توضيح الفجوة البحثية فيما يلي:

- لا توجد أية دراسة عربية قامت بتقييم جودة التقارير المتكاملة، كما أن الدراسات الأجنبية تقتصر للتكامل في عملية التقييم حيث لم تقوم أي دراسة بالتقييم في ضوء المبادئ والافصاحات المعيارية التي يتضمنها الإطار العالمي للتقارير المتكاملة، وبالتالي يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الأول: " لا تمثل الشركات محل الدراسة للإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية".

- فيما يتعلق بقياس تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة تعد هذه الدراسة هي أول دراسة عربية تقيس هذه العلاقة في البيئة المصرية، ورغم وجود العديد من الدراسات الأجنبية في هذا الشأن إلا أن نتائجها جاءت متباينة ومختلفة فبعض هذه الدراسات توصلت لوجود تأثير إيجابي والبعض الآخر توصلت لوجود تأثير سلبي كما أن هناك بعض الدراسات التي أثبتت عدم وجود علاقة، ويعد تباین النتائج بمثابة فجوة بحثية تحتاج لمزيد من البحث وخاصة في البيئة المصرية، وبالتالي يمكن صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة".

الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة".

## ٨. منهجية الدراسة التطبيقية:

تضمنت منهجية الدراسة التطبيقية؛ مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة التطبيقية وطرق قياسها، أسلوب جمع المعلومات، الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبارات الفروض.

(١-٨) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية ضمن مؤشر الإستدامة والمسئولية الإجتماعية حيث أن هذه الشركات هي الأفضل ممارسة للتقرير الحالي والكثير من متطلبات إطار إعداد التقارير المتكاملة، وقد تم أخذ عينة قسدية من هذه الشركات تتمثل في عدد (٨) شركة من إجمالي (٣٠) شركة بناءً على المعلومات والتقارير التي أتيحت للباحث، ويوضح الجدول التالي رقم (١/١) عينة الدراسة:

جدول (١/١) عينة الدراسة

مسلسل	إسم الشركة
١	البنك التجاري الدولي
٢	بنك قطر الوطني الأهلي
٣	شركة السويدي إلكترونيك
٤	شركة السويس للأسمت
٥	شركة جهينة للصناعات الغذائية
٦	شركة إيديتا للصناعات الغذائية
٧	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٨	شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير

(٢-٨) متغيرات الدراسة التطبيقية وطرق قياسها

(أ) قيمة المنشأة (المتغير التابع): اعتمدت الدراسة في قياس قيمة المنشأة على مقياس Tobin's Q الذي وضعه James Tobin، ويعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً وإستخداماً في الأبحاث المحاسبية والإقتصادية والإدارية حيث يعتمد هذا المقياس على المعلومات المحاسبية والسوقية معاً، ويهتم بتقييم السوق لأداء وربحية الشركات، وإفترض Tobin أن مقياس Tobin's Q يساوي النسبة بين القيمة السوقية للمنشأة وتكلفة إستبدال أصولها، وعندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على تحسن أداء المنشأة وتعظيم قيمتها وبالتالي يكون الإستثمار في هذه المنشأة مجدياً، أما لو قلت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فإن الإستثمار فيها غير مجدي، وتحسب نسبة Tobin's Q بناتج قسمة القيمة السوقية للمنشأة (مجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزامات) على القيمة الدفترية لاصولها (Lee & Yeo, 2016).

(ب) جودة التقارير المتكاملة (المتغير المستقل): قام الباحثان بقياس جودة التقرير من خلال تحليل محتوى لتقرير الإستدامة والمسئولية الإجتماعية لشركات عينة الدراسة مقارنة بمجموعة من المبادئ التوجيهية وعناصر محتوى التقرير وفقاً لما جاء في الإطار العالمي للتقارير المتكاملة كما يلي:

الرمز	المتغير	القياس	المصدر
(X)	جودة التقارير المتكاملة		
	المبادئ التوجيهية		
X11	الأهمية النسبية		(IFAC & IIRC, 2015)
	وصف موجز للعملية المستخدمة لتحديد المسائل الجوهرية		
	مناقشة المسائل الجوهرية		
	التعليق على دور المكلفين بالحوكمة في تحديد المسائل الجوهرية		
X12	ترابط (اتصال) المعلومات ويشمل الاتصال بين:		(IIRC, 2013)
	عناصر المحتوى (الموارد، الاستراتيجية، نموذج الأعمال، المخاطر والفرص)		
	رؤوس الأموال المتعددة: (التأثير المتبادل والمفاضلات بينها)		
	المعلومات المالية والمعلومات غير المالية		
	المعلومات الكمية والنوعية		
	المعلومات الإدارية والمعلومات الواردة من الخارج		
	معلومات التقرير المتكامل والمعلومات الأخرى التي تنشرها المنظمة بشكل منفصل		
X13	(علاقة/شمولية) أصحاب المصالح		(IIRC, 2013)
	طبيعة ونوعية وعلاقات المنظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين		
	إلى أي مدى تترك وتستجيب للاحتياجات والمصالح المشروعة لهم		
	عناصر محتوى التقرير		
X14	نظرة عامة عن التنظيم والبيئة الخارجية		(IIRC, 2013)
	معلومات عن المنظمة		
	المعلومات الكمية الرئيسية (على سبيل المثال، عدد الموظفين وعدد البلدان التي تعمل فيها المنظمة)، مع التركيز بشكل خاص على التغييرات الهامة التي طرأت خلال فترات سابقة.		
	العوامل الخارجية الهامة واستجابة المنظمة لها، وتشمل جوانب من السياق القانوني والتجاري والاجتماعي والبيئي والسياسي الذي يؤثر على قدرة المنظمة على خلق قيمة		
X15	المخاطر والفرص		
	المصدر المحدد للمخاطر والفرص		
	تقييم المنظمة لأخطالية حدوث المخاطر أو الفرص وحجم تأثيرها		
	الخطوات المتخذة للتخفيف من المخاطر أو إدارتها أو خلق قيمة من الفرص الرئيسية		
X16	الاستراتيجية وتخصيص الموارد		
	الأهداف الاستراتيجية المدى القصير والمتوسط والطويل		

إذا كانت الشركة تطبق المبدأ أو تفسح عن اليد ضمن تقريرها بشكل كامل عبر أفاق زمنية مختلفة، ويعدل (واحد) إذا كانت تفسح عن اليد بشكل غير كامل و(صفر) متغير يعادل (التقييم) بخلاف ذلك

	الاستراتيجيات التي وضعتها، أو التي تنوي تنفيذها، لتحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية
	خطط تخصيص الموارد لديها لتنفيذ استراتيجيتها
	ما الذي يجعل المنظمة فريدة وقادرة على تحقيق القيمة في المستقبل
X17	نموذج الأعمال
	ما هي تدخلات رؤوس الأموال التي تعتمد عليها المنظمة؟
	ما الذي تقوم به المنظمة لخلق القيمة لأصحاب المصلحة الرئيسيين؟
	ما هي المخرجات؟
	ما هي النتائج؟
X18	الحوكمة
	شرح لقيادة المنظمة وعمليات صنع القرار الاستراتيجي
	كيف تعكس ثقافة المنظمة وأخلاقياتها وقيمتها في استخدامها وتأثيراتها على رؤوس الأموال، بما في ذلك علاقاتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين
	ما إذا كانت المنظمة تنفذ ممارسات الحوكمة التي تتجاوز المتطلبات القانونية
	المسؤولية التي يتحملها المعنيين بالحوكمة لتعزيز وتشجيع الابتكار
	ما هي الإجراءات التي اتخذها المسؤولون عن الحوكمة للتأثير على التوجه الاستراتيجي للمنظمة، ونهجها في إدارة المخاطر
	كيفية ربط مكافآت المديرين التنفيذيين والمكافئين بالحوكمة بالأداء عبر أفق زمنية
X19	الأداء والنظرة المستقبلية
	العلاقة بين الأداء السابق والحالي والمستقبلي.
	أثر المنظمة _ الإيجابية والسلبية على حد سواء _ الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الرئيسية على رؤوس الأموال
	عدم التيقن المرتبط بالمنظمة (العوامل الهامة وأية مخاطر حقيقية يمكن أن يؤثر جوهرى على الأداء المستقبلي)
	مدى استقامة نموذج أعمال المنظمة (كيف تتقدم المنظمة بمرور الوقت وقدرتها للاستجابة للمستقبل)
	كيف توازن المنظمة بين المصالح القصيرة والطويلة الأجل

#### (٣-٨) أسلوب جمع المعلومات

يعتمد الباحثان على البيانات والتقارير السنوية المنشورة لشركات عينة الدرنة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ لتقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة.

#### (٤-٨) الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبارات الفروض

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التحليل الوصفي للبيانات: **Descriptive Analysis** (الوسط الحسابي - الإتحراف المعياري) وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.
- تحليل ارتباط بيرسون: **Pearson Correlation** لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة وقيمة المنشأة كمتغير تابع.
- تحليل الإنحدار المتعدد: **Multiple Regression/Correlation Analysis** بهدف تحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- **F-test** لاختبار معنوية النموذج ككل، **T-test** لاختبار معنوية كل متغير على حدة، كما تم استخدام **Variance Inflation Factor (VIP)** و **Inflation Factor (Tolerance)** لاكتشاف مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج. وتعتبر جميع هذه الاختبارات مصاحبة لأساليب التحليل التي تقرر استخدامها والمتوافرة في حزمة الأساليب الإحصائية **SPSS**.

#### ٩. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف؛ تحديد مدى إمتثال التقارير السنوية للشركات محل الدراسة مع الإطار العالمي للتقارير المتكاملة، تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة، وقياس تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في أسلوب الإنحدار المتعدد ونموذج الإنحدار البسيط وغيرهما بغرض تحليل البيانات وإختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

#### (أ) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (٢/٤)، الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ويلاحظ من الجدول أن أهم النتائج مايلي:

إرتفاع متوسط قيمة الشركة عن واحد صحيح حيث بلغ (١,٩٧٣٧) ويشير ذلك إلي أن الشركات محل الدراسة قد تم تعظيم قيمتها خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٣ إلي عام ٢٠١٧، أما فيما يتعلق بالمتغيرات التي تقيس جودة التقارير المتكاملة فقد لوحظ أن فيما يخص المبادئ التوجيهية فإن مبدأ الأهمية النسبية قد توافر بنسبة (٥٣,٢%) في تقارير هذه الشركات مقارنة بما جاء في الإطار العالمي للتقارير المتكاملة، بينما توافر مبدأ ترابط المعلومات بنسبة (٤٤,٣%)، أما مبدأ شمولية أصحاب المصالح قد توافر بنسبة (٣٧,٢١%) في تقارير الشركات في الفترة محل الدراسة، وفيما يخص درجة التزام الشركات خلال الفترة محل الدراسة بعناصر محتوى التقارير التي تفصح عنها في ضوء عناصر المحتوى المعياري للإطار الصادر عن المجلس

العالمي للتقارير المتكاملة فقد تبين أن متوسط مستوى الإفصاح عن كلا من (التنظيم والبيئة الخارجية، المخاطر والفرص، الإستراتيجية وتخصيص الموارد، نموذج الأعمال، الحوكمة، الأداء والنظرة المستقبلية) قد بلغ [ (٤٨,٤٧%)، (٤٨,٥٣%)، (٣٨,١%)، (٣٥,٧%)، (٢٣,٨٥%)، (٥٩,٠١%) ] على الترتيب، ومعنى ذلك أن الشركات محل الدراسة تمثل للإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية ولكن بنسبة متوسطة، وعليه يتم رفض الفرض الأول: "لا تمتلك الشركات محل الدراسة للإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية". ويتفق ذلك مع ما جاء في داسة Melegy & Alain (٢٠٢٠)، حيث توصلت الدراسة إلى إنخفاض جودة الإفصاح عن تقرير الأعمال المتكامل في مصر بمتوسط إجمالي ٤٠,٢٪، ويفسر الباحثان ذلك في أن الشركات في مصر مازالت لا تلتزم بتطبيق مبادئ الإطار العالمي للتقارير المتكاملة وكذلك الإفصاحات الصادرة عنه، ولكن تلجأ بعض هذه الشركات إلى الالتزام بقواعد محلية بشأن الإفصاح عن قضايا محددة مثل الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية والإقرار عن الاستدامة والحوكمة"، كما أن بعض هذه الشركات قد دخلت وخرجت من تصنيف الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية الصادر عن البورصة خلال فترة الدراسة.

جدول (٢/١): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بالشركات محل الدراسة

الرمز	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري
Y	قيمة الشركة	1.9737	1.76634
X	جودة التقارير المتكاملة		
	المبادئ التوجيهية		
X11	الأهمية النسبية	.5320	.14121
X12	ترابط (اتصال) المعلومات	.4430	.10984
X13	(علاقة/شمولية) أصحاب المصالح	.3721	.19096
	عناصر محتوى التقرير		
X14	نظرة عامة عن التنظيم والبيئة الخارجية	.4847	.15444
X15	المخاطر والفرص	.4853	.19239
X16	الإستراتيجية وتخصيص الموارد	.3810	.14891
X17	نموذج الأعمال	.3570	.14472
X18	الحوكمة	.2385	.11619
X19	الأداء والنظرة المستقبلية	.5901	.14074

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

(ب) تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي رقم (٣/١) نتائج تحليل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة في الشركات محل الدراسة

جدول (٣/١) نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations											
		Y	X11	X12	X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19
قيمة الشركة (Y)	R	1	.824**	.745**	.816**	.852**	.764**	.845**	.832**	.846**	.872**
	P-Value		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
الأهمية النسبية (X11)	R	.824**	1	.569**	.705**	.835**	.731**	.849**	.860**	.868**	.685**
	P-Value	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
ترابط المعلومات (X12)	R	.745**	.569**	1	.659**	.702**	.613**	.630**	.603**	.635**	.817**
	P-Value	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
علاقة أصحاب المصالح (X13)	R	.816**	.705**	.659**	1	.763**	.789**	.763**	.733**	.740**	.773**
	P-Value	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
نظرة عامة عن التنظيم والبيئة الخارجية (X14)	R	.852**	.835**	.702**	.763**	1	.757**	.888**	.824**	.842**	.778**
	P-Value	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
المخاطر والفرص (X15)	R	.764**	.731**	.613**	.789**	.757**	1	.753**	.681**	.784**	.683**
	P-Value	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
الإستراتيجية وتخصيص الموارد (X16)	R	.845**	.849**	.630**	.763**	.888**	.753**	1	.839**	.855**	.769**
	P-Value	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
نموذج الأعمال (X17)	R	.832**	.860**	.603**	.733**	.824**	.681**	.839**	1	.868**	.724**
	P-Value	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
(X18) الحوكمة	R	.846**	.868**	.635**	.740**	.842**	.784**	.855**	.868**	1	.770**

	P-Value	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
الأداء والنظرة المستقبلية (X19)	R	.872**	.685**	.817**	.773**	.778**	.683**	.769**	.724**	.770**	1
	P-Value	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

\*\* العلاقة معنوية (2-tailed) Sig. عند مستوى معنوية ١% \* العلاقة معنوية (2-tailed) Sig. عند مستوى معنوية ٥.٥%

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣/٤) ما يلي:

وجود علاقة ارتباط طردي قوي ومعنوي بين قيمة المنشأة، وجودة التقارير المتكاملة مفاصة ب(الأهمية النسبية، ترابط المعلومات، شمولية أصحاب المصالح، الإفصاح عن التنظيم والبيئة الخارجية، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن الإستراتيجية وتخصيص الموارد، الإفصاح عن نموذج الأعمال، الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن الأداء والنظرة المستقبلية للمنشأة) حيث بلغت معاملات الارتباط بين قيمة المنشأة وهذه المتغيرات على الترتيب (٠,٨٢٤، ٠,٧٤٥، ٠,٨٤٦، ٠,٨٣٢، ٠,٨٤٥، ٠,٧٦٤، ٠,٨٥٢، ٠,٨١٦، ٠,٨٧٢)، وكذلك وجود علاقة ارتباط طردي قوي ومعنوية بين كافة المتغيرات التي تقيس جودة التقارير المتكاملة وفي ضوء ذلك يتم رفض الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة".

### (ج) تحليل نموذج الانحدار المتعدد لقياس تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة

لاختبار مدى صحة الفرض الثالث للدراسة وهو: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة" تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وبوضوح الجدول رقم (٥/١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المتعلقة بجودة التقارير المتكاملة التي تؤثر على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة. ويتضح من هذا الجدول معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العلاقة التأثيرية لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، حيث بلغت قيمة ف (٩٤,١٧٣) بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح أنه لا توجد مشكلة للتداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على قيمة المنشأة. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، يتبين أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (٠,٩٨٣) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (٩٦,٦%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بجودة التقارير المتكاملة تفسر ما مقداره ٩٦,٦% من التغير في المتغير التابع (قيمة المنشأة).

كما توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة أن:

- يؤثر كلاً من (شمولية أصحاب المصالح، الإفصاح عن التنظيم والبيئة الخارجية، الإفصاح عن الحوكمة، والإفصاح عن الأداء والنظرة المستقبلية للمنشأة) تأثيراً إيجابياً ومعنوياً (مستوى معنوية ٥% فأقل) على قيمة المنشأة.
- يؤثر كلاً من (الإفصاح عن المخاطر والفرص، والإفصاح عن الإستراتيجية وتخصيص الموارد) تأثيراً سلبياً ومعنوياً (مستوى معنوية ٥% فأقل) على قيمة المنشأة ويفسر الباحثان التأثير السلبي لهذه العوامل على قيمة المنشأة أن أغلب المعلومات المتعلقة بهاذين البندين هي معلومات إستراتيجية وتنافسية وبالتالي يجب أن تراعي المنشأة الحذر عند الإفصاح عنها، حيث أن الإفصاح عنها بشكل صريح يؤثر على الوضع التنافسي للمنشأة وبالتالي سوف يؤثر سلباً على قيمتها. أما باقي العوامل فلها تأثير غير معنوي.

جدول (٥/١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		T	P-value	VIF	Tol
		B	الخطأ القياسي				
X11	الأهمية النسبية	1.853	1.989	.148	.359	6.896552	0.145
X12	ترابط (اتصال) المعلومات	-.821	1.448	-.051	.575	7.092199	0.141
X13	شمولية أصحاب المصالح	1.999	.635	.216	.004	4.132231	0.242
X14	نظرة عامة عن التنظيم والبيئة	8.649	3.970	.756	.037	7.194245	0.139
X15	المخاطر والفرص	-1.433	.650	-.156	.035	4.405286	0.227
X16	الإستراتيجية وتخصيص الموارد	-8.777	4.366	-.740	.05	7.246377	0.138
X17	نموذج الأعمال	-2.651	1.787	-.217	.148	6.535948	0.153
X18	الحوكمة	11.649	1.315	.766	.000	6.578947	0.152
X19	الأداء والنظرة المستقبلية	3.760	1.099	.300	.002	6.711409	0.149
Constant				-3,٥٩٦			
R	معامل الارتباط المتعدد			.983			
R2	معامل التحديد			.966			
Adj.R2	معامل التحديد المعدل			.956			
		قيمة F		94.173			
		P-value		.000			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتكون معادلة نموذج الإنحدار للنموذج كما يلي: (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً **Bold**)

$$Y = -3.596 + 1.853 X11 - .821 X12 + 1.999 X13 + 8.649 X14 - 1.433 X15 - 8.777 X16 - 2.651 X17 + 11.649 X18 + 3.76 X19$$

وفي ضوء ما سبق يتم رفض الفرض الثالث وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة"، وتتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسة كلاً من (Lee & Yeo, 2016; Samy, 2019; Vitolla et al., 2020; Moloï & Iredele, 2020; Melegy & Alain, 2020) التي تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة، بينما تختلف مع نتائج دراسة (Nurkumalasari et al., 2019) التي توصلت إلى أنه لا يوجد تأثير لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة، وكذلك نتائج دامة (Dube, 2018) التي أثبت أن هناك تأثير سلبي لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة.

#### ١٠. نتائج ودلالات الدراسة:

من خلال إستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة ونتائج الدراسة التطبيقية، توصل الباحثان إلى مجموعة من الدلالات كما يلي:

■ تشير نتائج البحث إلي: (١) تمتثل الشركات محل الدراسة لمتطلبات الإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية ولكن بنسبة متوسطة، وعليه تم رفض الفرض الأول: "لا تمتثل الشركات محل الدراسة للإطار العالمي للتقارير المتكاملة عند إعداد تقاريرها السنوية". (٢) وجود علاقة ارتباط طردي قوي ومعنوي بين قيمة المنشأة، وجودة التقارير المتكاملة مقاسة ب(الأهمية النسبية، ترابط المعلومات، شمولية أصحاب المصالح، الإفصاح عن التنظيم والبيئة الخارجية، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الإفصاح عن نموذج الأعمال، الإفصاح عن الحوكمة، الإفصاح عن الأداء والنظرة المستقبلية للمنشأة) وعليه تم رفض الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المتكاملة وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة". (٣) وجود تأثير معنوي لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة" وعليه تم رفض الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة"

■ تتعدد نوافع ممارسة الشركات للأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية والحوكومية والإفصاح والتقرير عنها بشكل متكامل، حيث وجدت العديد من الدراسات المحاسبية أدلة على أن دافع الطلب على التقارير المتكاملة خارجي، فكان ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق شرعية الشركة وقبولها المجتمعي وهو ما يفسره نظرية الشرعية، وأن سلوك ومستوى الإفصاح يتوقف على قوة وضغوط أصحاب المصالح، ومن ناحية أخرى فقد أشارت دراسات أخرى إلى اتجاه معاكس حيث ترى أنه لا يوجد طلب خارجي هام على التقارير المتكاملة ويمكن أن تكون المحفزات الأساسية لها داخلية

وان للتدخل اللاتحي (نظرية الشرعية) تأثيرا ضعيفا خاصة في ظل التأكيد على أن أداء الشركات الملزمة بقضايا الاستدامة كان أفضل على المدى البعيد من أداء غيرها من الشركات غير الملزمة.

■ برغم وجود جدل كبير في الفكر المحاسبي إلى الآن حول طبيعة العلاقة بين الإفصاح والتقرير عن الأداء المتكامل للشركات وخلق قيمة اقتصادية لها، إلا أن الغالبية العظمى من نتائج الأبحاث المحاسبية والتجارب الدولية أكدت على وجود علاقة ايجابية بينهم، فممارسة الأعمال التجارية وفقاً للمعايير الأخلاقية والإفصاح عن الأداء بشكل متكامل والاستجابة لمتطلبات أصحاب المصالح والحكومات والبورصات، سوف يعزز سمعة الشركة وعلامتها التجارية تجاه المجتمع، ويزيد ثقة أصحاب المصالح وكسب رضاه وولاء العاملين والعملاء والموردين، بالإضافة للكثير من المنافع الأخرى غير المباشرة التي تؤدي في النهاية إلى تعظيم قيمة حقوق المساهمين إما عن طريق تحقيق وفورات في التكاليف أو زيادة في المبيعات.

■ تتعدد التحديات التي تواجه المؤسسات عند إعداد ونشر تقاريرها بشكل متكامل وقد قام الباحثان بتصنيف تلك التحديات في أربع مجموعات رئيسية كما يلي:

- التحديات المتعلقة بمعايير وإرشادات إعداد التقارير المتكاملة وتمثل في: تعدد الأطر (الوطنية أو الإقليمية أو الدولية) المتاحة أمام مؤسسات الاعمال لإعداد ونشر تقارير متكاملة، مع عدم وجود متطلبات واضحة من قبل الأسواق المالية والجهات التنظيمية في كل دولة لتبني إطار محدد، مما يؤدي ذلك إلى إعداد المؤسسات تقاريرها بشكل إجتهادي يشوبه الإلتساق في المحتوى والنهج، كما أنه ليس بالضرورة أن تتماشى متطلبات الإفصاح طبقاً لإطار دولي محدد مع الظروف المحلية وأولويات التنمية المستدامة لكل دولة ولا يصور بدقة جميع المسائل الوطنية ذات الشأن، من ناحية أخرى فغياب الإلزام قد يجعل كل مؤسسة تفصح عن الجوانب والآثار الإيجابية فقط التي تدعم موقفها المالي، دون الإفصاح عن الآثار السلبية وبعد ذلك مدخلاً لعدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح، ويرى الباحثان أن هذه التحديات تؤدي في النهاية إلى عدم تحقق الخصائص النوعية لجودة المعلومات والتي تمثل الهدف النهائي لأي نظام معلومات محاسبي، سواء تتعلق هذه الخصائص بالملاءمة والتمثيل الصادق كخصائص أساسية أو تتعلق بالقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب كخصائص داعمة، وبالتالي تفقد هذه التقارير جدواها الاقتصادية وأهميتها النسبية لمتخذ القرار.

- التحديات المتعلقة بمصادقية (مراجعة) التقارير المتكاملة وضمان جودتها: حيث قد يكون تكاليف خدمات التوكيد المهني للتقارير المتكاملة باهظة، للحد الذي يمنع بعض الشركات من القيام بذلك.

- التحديات المتعلقة بمؤسسات الأعمال: حيث مازال هناك شكوك وعدم اقتناع من قبل بعض مؤسسات الأعمال وبخاصة ذات الحجم المتوسط والصغير حول المنافع الاقتصادية المترتبة على التقارير المتكاملة، فمراجعة الممارسات العملية يتبين أن عددًا محدودًا منها هي فقط من تفصح عن تقاريرها بشكل متكامل، حيث قد لا تبرر التكاليف الإضافية التي تتحملها هذه المؤسسات - (على سبيل المثال؛ تكاليف تعيين فريق عمل جديد أو تكاليف تدريب فريق العمل الحالي، تكاليف تحديث نظم المعلومات، تكاليف توكيد التقارير... الخ) - المنافع الاقتصادية التي يمكن التحقق منها لحملة الأسهم وبخاصة في الأجل القصير، بالإضافة إلى غياب ثقافة الوعي ومقومات التنوير لدى بعض المؤسسات.

التحديات المتعلقة بأصحاب المصالح، حيث يعد إشراك أصحاب المصالح الرئيسيين في تحديد المحتوى المعلوماتي الملائم ضرورة قصوى بالإضافة لأنه يعد حافظاً قيم للجهات المضدرة لهذه التقارير، إلا أنه عند قيام الأسواق المالية والجهات التنظيمية بهذا الدور فإنها تواجه مجموعة من التحديات أهمها، تعدد أصحاب المصالح وتعارض مصالحهم في بعض الأحيان وخاصة في الأجل القصير؛ متطلبات أصحاب المصالح من الإفصاح متزايدة ومتطورة وبعضها غير معقول؛ وغياب الوعي الكافي لدى أصحاب المصالح بمفهوم وأهمية التقارير المتكاملة، وكل هذه التحديات قد تجعل عملية تحديد المحتوى المعلوماتي الملائم للتقارير المتكاملة في ضوء مفهوم الأهمية النسبية عملية صعبة، وبخاصة أن هذه التقارير موجهة لقاعدة كبيرة من أصحاب المصالح ولا يحكمها معايير ملازمة وتتطلب قدر كبير من الحكم الشخصي لمعد التقارير، بعكس التقارير المالية المعدة بصفة أساسية للمستثمرين وفي ضوء معايير محاسبية محددة.

## ١١. توصيات الدراسة:

وفي ضوء دلالات ونتائج الدراسة ولتحقيق أهدافها يوصي الباحثان بمايلي:

- ضرورة أن تطور الأسواق المالية والمنظمات الدولية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة، مجموعة من اللوائح والقوانين والمعايير والإرشادات والأطر الإلزامية وغير الإلزامية التي تنظم التقرير والإفصاح عن المعلومات غير المالية مع أن يتفق ذلك مع المبادرة العالمية للتقارير المتكاملة وأن تجعل الإلتزام بها ضمن متطلبات الإدراج في البورصة.
- ينبغي أن تشترط أسواق الأوراق المالية و/أو الجهات التنظيمية على مؤسسات الاعمال القيام بالتقرير وفقاً لإطار دولي محدد حرصاً على الترويج لنهج متناسق، أو توضيح أسباب عدم القيام بذلك، ويجب أن تنظر في تكملة الأطر الدولية بإرشادات بشأن أولويات الإفصاح في ضوء ما يخدم الأهداف القومية للدولة. وفيما يتعلق بخياري إلزام مؤسسات الاعمال بمبادرة التقارير المتكاملة أم جعل إفصاحها بشكل طوعي (إختياري)، فتوجد مجموعة من المحددات والضوابط والمعايير التي يجب أخذها في الحسبان بغية تحقيق أهداف هذه المبادرة، حيث قد يكون أحيانا من المناسب تبني مبادرة الزامية للتقارير المتكاملة وبالتالي إدراجها ضمن شروط القيد والتسجيل بسوق الأوراق المالية، وفي ظروف أخرى قد يكون إتباع النهج الطوعي المصمّم جيّداً خياراً فعالاً وملائماً، ولا سيما:
- للدول التي تتبنى هذه المبادرة لأول مرة وليس لديها سوى خبرة ضئيلة بإعداد التقارير المتكاملة، بغية عدم فرض عبء إضافي على معدي التقارير، على أن يكون هذا النموذج مرحلة تعليمية مفيدة لمؤسسات الأعمال تسمح لها ببناء القدرات الضرورية لإعداد تقارير عالية الجودة فيما بعد.
- للمؤسسات غير المطالبة قانوناً بذلك، وبخاصة عند وجود عوامل دافعة للتقرير، كوجود طلب خارجي كبير على المعلومات المتعلقة بالاستدامة من قبل أصحاب المصالح، أو عند وجود وعي لدى المؤسسات بفوائد هذه التقارير.
- لأسواق الأوراق المالية و/أو الهيئات التنظيمية التي تقدم حوافز ترمي إلى زيادة معدل تبني مؤسسات الأعمال لمبادرات التقارير المتكاملة.

لندعم مصداقية التقارير المتكاملة يتطلب ذلك ضرورة، وجود نظام رقابة داخلية قوي؛ مشاركة أصحاب المصالح من خلال الدراسات الإستقصائية عبر الإنترنت؛ قيام طرف ثالث مستقل بتقديم "بيان توكيد" فضلا عن التوكيد الداخلي لهذه التقارير، ويتطلب ذلك ضرورة قيام أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بوضع اشتراطات لتوكيد هذه التقارير من جانب طرف مستقل، وكذلك وضع القواعد التي تحدد المسؤولية القانونية لمراقب الحسابات عن دقة بياناتها، كما أن إصدار معايير لتوكيد محتواها لا يقل أهمية عن معايير إعدادها، فهي بمثابة الدليل الكافي لضمان صدق هذه التقارير، وفي حالة ما إذا كانت تكاليف خدمات التوكيد المهني للتقارير المتكاملة باهظة، للحد الذي يمنع بعض الشركات القيام بذلك، فإنه يمكن تعزيز التوكيد الطوعي و/أو تتيح آليات أخرى لضمان جودة تلك التقارير، فمثلا، قد يطلب من معدي التقارير الإفصاح عن أساليب جمع البيانات، بالإضافة إلى أن يشمل التقرير المتكامل على بيان من الأشخاص المكلفين بالحوكمة يتضمن: (إقرار بمسؤوليتهم لضمان سلامة التقرير المتكامل، اعتراف بأنهم قد طبقوا عقلهم الجماعي على إعداد وتقديم التقرير المتكامل، ورأيهم أو استنتاجهم حول ما إذا كان التقرير المتكامل يتم تقديمه وفقاً للإطار الدولي).

ينبغي أن تنظر أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية في الدور الذي يمكن أن تقوم به في:

- تبصير عمليات التدريب لمؤسسات الأعمال من أجل مساعدتها في تفهم الأطر الوطنية أو الإقليمية أو الدولية القائمة للتقارير المتكاملة.
- توفير الإرشادات اللازمة لمؤسسات الأعمال، سواء تتعلق هذه الإرشادات بالكيفية التي يمكن بها تطبيق الأطر الدولية، أو إرشادات تتعلق بالتقارير القطاعية، أو إرشادات توضع خصيصاً لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهذه الإرشادات تساعد الشركات على تفهم الفوائد المترتبة على التقارير المتكاملة على نحو أفضل.
- تقديم مجموعة من الحوافز التي ترمي إلى زيادة معدل تبني الشركات لمبادرات التقارير المتكاملة، ويعد الاعتراف العام بأهمية هذه التقارير شكلاً من أشكال هذه الحوافز الذي تستخدمته أسواق الأوراق المالية بنجاح، ومن ناحية أخرى، فإن إشراك أصحاب المصالح الرئيسيين في تحديد الجوانب ذات الشأن في محتوى التقارير يعد حافزاً قيم للجهات المضدرة لهذه التقارير.
- وضع قواعد تلزم مؤسسات الأعمال بمتطلبات التقارير المتكاملة كشرط للتسجيل في السوق، وكذلك استعراض جزاءات عدم الامتثال، وفيما يتعلق بالدور الرقابي لأسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية فإنه من غير المنطقي أن يتوقع منها التعرف على كافة حالات عدم الامتثال، ويمكن لأصحاب المصالح القيام بدور فعال بهذه الأنشطة الرقابية واكتشاف أي ثغرات تتعلق بالإفصاح عن هذه المعلومات.
- عند تحديد النطاق الملائم لتطبيق المبادرة، أن تأخذ في الاعتبار مدى قدرة المؤسسات -ولاسيما الصغيرة والمتوسطة الحجم- على إعداد هذه التقارير، لتجنب تحميلها بأعباء إضافية لا تتناسب مع إمكانياتها.
- تقديم المشورة لأصحاب المصالح الرئيسيين بشأن التوجه المستقبلي لسياساتها والنهوض بممارسات الاستثمار المسؤول لديهم كوسيلة لإيجاد مزيد من الطلب على التقرير المتكاملة عالية الجودة، وتعد مبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة هي أكبر مبادرة للمستثمرين تركز على تعميم إدماج المسائل المتعلقة بالاستدامة في عملية صنع قرارات الاستثمار، ويمكن أن يؤدي الترويج لعضوية هذه المبادئ لدى المستثمرين إلى مساعدتهم على زيادة تطوير فهمهم لتأثير المسائل المتعلقة بالاستدامة على ممارسات الاستثمار.

## ١٢. الدراسات المستقبلية المقترحة:

تقترح الدراسة مزيد من البحث في النقاط التالية:

- إطار مقترح للمحاسبة عن رؤوس الأموال المتعددة وأثر ذلك على قرارات المستثمرين (دراسة تطبيقية).
- تقييم تأثير التقرير عن نموذج أعمال المؤسسة في ضوء السياق الخارجي لها على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية).
- إطار مقترح لتحديد محتوى التقارير المتكاملة في ضوء الأهمية النسبية والتوجه الحديث نحو نظرية أصحاب المصالح وأثر ذلك على عدم تماثل المعلومات (دراسة تطبيقية).
- قياس ملاءمة التقارير المتكاملة في تفسير التغير في قيم أسعار الأسهم (دراسة تطبيقية).
- تقييم أثر تبني مؤسسات الأعمال للإطار العالمي للتقارير المتكاملة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية).

## المراجع

- De Villiers, C., Rinaldi, L., & Unerman, J. (2014). Integrated Reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 27 (7), 1042 - 1067.
- Dube, V. (2018). *The association between integrated reporting and company financial performance: A graphical time-series approach*. Doctoral dissertation. University of Pretoria.
- Global Reporting Initiative (GRI). (2013). *sustainability reporting Guidelines G4*. available at: [www.globalreporting.org](http://www.globalreporting.org).
- Hindley, A. T. (2012). *Integrated reporting compliance with the global reporting initiative framework: An analysis of the South African mining industry*. Doctoral dissertation, North-West University.
- Integrated Reporting Committee (IRC). (2011). *framework for integrated reporting and the integrated report Discussion Paper*. Available at the IIRC website: [www.theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- International Federation of Accountants (IFAC) & International Integrated Reporting Council (IIRC). (2015). *Materiality in <IR> Guidance for the preparation of integrated reports*. Available at the IIRC website: [www.theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2013). *The International Integrated Reporting framework*. Available at the IIRC website: [www.theiirc.org](http://www.theiirc.org).

- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2014). *Creating Value: Value to the board*. Available at the IIRC website: [www.theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2015). *Creating Value: Value to investors*. Available at the IIRC website: [www.theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- International Integrated Reporting Council (IIRC). (2016). *Creating Value: The value of human capital reporting*. Available at the IIRC website: [www.theiirc.org](http://www.theiirc.org).
- KPMG. (2011). *Integrated Reporting Performance insight through Better Business Reporting Issue* <http://www.kpmg.com>
- Lee, K. W., & Yeo, G. H. H. (2016). The association between integrated reporting and firm valuation. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 47(4), 1221-1250.
- Melegy, M., & Alain, A. (2020). Measuring the effect of disclosure quality of integrated business reporting on the predictive power of accounting information and firm value. *Management Science Letters*, 10 (6), 1377-1388.
- Moloi, T., & Iredele, O. (2020). Firm Value and Integrated Reporting Quality of South African Listed Firms. *Academy of Strategic Management Journal*, 19 (1), 1-12.
- Nurkumalasari, I. S., Restuningdiah, N., & Sidharta, E. A. (2019). Integrated reporting disclosure and its impact on firm value: Evidence in Asia. *International Journal of Business, Economics and Law*, 18(5), 99-108.
- Samy, M. (2019). The Impact of Integrated Reporting on Firm Value and Performance: Evidence from Egypt. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 3(2), 1-51
- Stent, W., & Dowler, T. (2015). Early assessments of the gap between integrated reporting and current corporate reporting. *Meditari Accountancy Research*, 23(1), 92-117.
- Tudor-Tiron, A., & Dragu, I. (2014). From sustainability to integrated reporting—the political perspective of institutional theory. *Studia Universitatis Babeş-Bolyai*, 59(2), 20-33.
- Velte, P. (2014). Improving corporate governance quality through modern controlling. Integrated Reporting in the German Two Tier System. *Business and Economics Journal*, 5(1), 1- 25.
- Vitolla, F., Salvi, A., Raimo, N., Petruzzella, F., & Rubino, M. (2020). The impact on the cost of equity capital in the effects of integrated reporting quality. *Business Strategy and the Environment*, 29 (2), 519-529.
- Vorster, S., & Marais, C. (2014). Corporate governance, integrated reporting, and stakeholder management: A case study of Eskom. *African Journal of Business Ethics*, 8(2), 31-57